



الجامعة الوطنية للتعليم، ج وت
Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE

+٥٤٥٤٤٤٤٤٤٤٤ | +٥٥٥٤٤٤٤٤٤٤٤ | +٤٤٤٤٤٤٤٤٤٤

المكتب الوطني

Bureau National

هاتف: 0663686797، فاكس: 0537264525

Fne_omt@yahoo.fr

www.taalim.org



الرباط في 10 شتنبر 2012

عدد: FNE/2012/0098

إلى السيد

وزير التربية الوطنية

الموضوع: المطالبة بالتراجع عن العقوبة الإدارية مع الخصم من
الأجرة في حق الأساتذة المبرزين.

تحية طيبة وبعد،

توصل المئات من الأساتذة المبرزين العاملين في الأقسام التحضيرية وفي أقسام التقني العالي بقرار وزاري يتمثل في عقوبة التوبيخ في حقهم وبالخصم من أجرتهم السنوية لشهر ماي ويونيو كما ينبه المعنيين بالأمر إلى ضرورة الرد فوراً بواسطة طلب شخصي يؤكدون استعدادهم للتدريس في الأقسام التحضيرية أو بأقسام BTS وإلا سيتم تعيينهم في الثانوي التأهيلي وذلك، حسب القرار، بدعوى رفضهم المشاركة في تحضير مواضيع الامتحان وفي الحراسة والتصحيح بالأقسام التحضيرية...

ويأتي هذا الإجراء لتتويج موسم دراسي شهد توتراً غير مسبوق بين فئة المبرزين والوزارة وذلك بعدما أوقلت هذه الأخيرة باب الحوار بشكل مطلق في وجههم ضاربة عرض الحائط ما تم

الاتفاق حوله بين الوزارة وبين النقابات التعليمية يوم 19 أبريل 2011 وما تضمنه من التزامات لا غبار عليها بهدف إصدار قانون أساسي خاص بهذه الفئة، الذي يشكل الهدف المركزي المحرك لنضالها النقابي المنظم منذ حوالي 20 سنة. كما يأتي بعد حملة لتثويهم مطالبهم وسمعتهم وتصويرهم كفئة بلا ضمير مهني هاجسها العمل في القطاع الخصوصي على حساب نظيره العمومي وذلك باستعمال البرلمان وبعض المنابر الإعلامية، حيث نظمت لهم ما يشبه محاكمات دون ضوابط ودون أن تعطى لهم إمكانيات الدفاع عن أنفسهم.

ونورد فيما يلي ملاحظتنا على هذا القرار الجائر:

1 – إن هذا الإجراء يندرج ضمن منطق العقاب الجماعي ضدا على منطق الحوار والشراكة والأبواب المفتوحة والحكمة الجيدة وغيرها من الشعارات، ليس فقط لكونه يشمل المئات من المبرزين ولكن أيضا لكونه يعمم نفس التهم على الجميع وهو أمر مرفوض ومخالف للواقع وللقانون أيضا. ذلك أن هناك الأساتذة المبرزين العاملين بالأقسام التحضيرية غير معنيين نهائيا بتحضير مواضيع الامتحانات ولم يسبق لهذا أن حدث في تاريخ هذا السلك التعليمي وكذلك الأمر بالنسبة للحراسة في المباراة الوطنية، أما مهمة التصحيح الخاص بالأقسام التحضيرية فهي تهمة مبهمة، فإذا كان الأمر يتعلق بتصحيح الفروض المحروسة، فهذا غير صحيح إذ تم السهر والحرص على أن تتم هذه الفروض بشكل دوري مع تسليم النقط للطلبة، أما إذا كان المقصود تصحيح المباراة الوطنية فهذا كان دائما من المهام الاختيارية يتطوع لها من يرغب في ذلك، وما يؤكد هذا هو أن الوزارة لجأت إلى أطر أخرى من غير المبرزين للقيام بهذه المهمة، فضلا عن أن هذه التهمة لا تسري على الجميع كما أسلفنا.

2 - لقد سلم الأساتذة المبرزون/ات - وإن بشكل متأخر مقارنة مع المواسم الدراسي السابق -
النقط للإدارة بحيث تم تدوينها في بيانات النقط الخاصة الموجهة للطلبة مراعاة لمصلحة هؤلاء،
وذلك قبل توقيع محضر الخروج.

3 - إن عقوبة التوبيخ المهينة في حق هؤلاء الاساتذة المبرزين، لا يمكن اتخاذها إلا بعد
استجلاء بيانات المعني بالأمر وهو ما لم يحدث، وهذا هو منطوق الفصل 66 من النظام الأساسي
العام للوظيفة العمومية الذي تستندون إليه.

4 - إن الخصم من الأجرة لا يمكن اتخاذه إلا "بعد استشارة المجلس التأديبي" (الفصل 66
المشار إليه) وهو ما لم يحدث كذلك.

5 - إن الإجراء موضوع المراسلة يتجاهل حق المعنيين بالأمر في الدفاع عن أنفسهم، ضاربا
عرض الحائط المادة 67 من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية التي تنص على أن "للموظف
المتهم الحق في أن يطلع على ملفه الشخصي بتمامه وعلى جميع الوثائق الملحقة وذلك بمجرد ما تقام
عليه دعوى التأديب ويمكنه أن يقدم إلى المجلس التأديبي ملاحظات كتابية أو شفهية وأن يستحضر
بعض الشهود وأن يستحضر معه مدافعا باختياره وللإدارة أيضا حق إحضار الشهود".

6 - إن مطالبة المعنيين بالأمر بالاختيار ما بين العمل في الأقسام التحضيرية أو الثانوي
التأهيلي أمر غريب ويهدف بكل بساطة إلى تركيعهم بعدما اتخذ قرار التوبيخ والاقطاع من الأجرة،
إذ أن العمل بهذا السلك أو ذاك لا يعود إلى الموظف بل عبر لجنة انتقاء تقنية اعتمادا على منطق
الاستحقاق وتتمثل غرابة هذا الاجراء في اعتبار العمل بالثانوي التأهيلي شكلا من أشكال التأديب
والعقاب.

السيد الوزير،

لقد وجد الأساتذة المبرزون/ات أنفسهم مكرهين لخوض معركة مقاطعة المباراة الوطنية في جانبها المتعلق بالتصحيح كمهمة اختيارية وتأخير تسليم نقط المراقبة المستمرة لأن الوزارة أفلت أمامهم كل أبواب الحوار مما تولد عنه شعور عام بالإحباط والمهانة علما أن هذا الأسلوب يمثل أخف الأضرار على مصلحة الطلبة مقارنة بإضراب مفتوح الذي كان من شأنه لو طبق أن يضعف من حظوظ الطلبة في اجتياز المباراة الوطنية ناهيك عن المدارس العليا الفرنسية. والحال أن المباراة الوطنية أجريت وصححت والنقط سلمت ومجالس الأقسام انعقدت، طبعاً رغم التأخر والصعوبات، والنتائج في القطاع العمومي وخاصة المباريات الفرنسية لم تحققه من قبل وذلك بشهادة مسؤولين في الوزارة. فلماذا إذن هذا الإجراء التصعيدي المتزامن مع بداية هذا الموسم الدراسي الذي من المفروض أن تتضافر جهود الجميع لإنجاحه.

السيد الوزير،

صحيح أن هذا الإجراء سيوفر لميزانية الدولة كما جاء على لسانكم لإحدى المنابر الإعلامية 12 مليون درهم ولكنه مع الأسف لن يوفر الحد الأدنى للشروط الضرورية لعملية تعليمية سليمة ما أوجنا إليها. والأساتذة المبرزون/ات عازمون على مواصلة نضالهم بكل الوسائل المشروعة حتى تحقيق مطالبهم التي يستحقونها وعلى رأسها نظام أساسي خاص عادل ومنصف، يتناسب مع عملهم وتضحياتهم.

بناء على ما سبق نعتبر أن هذا الإجراء غير قانوني ويعد شططا في استعمال السلطة ونطالبكم بالتراجع عنه وفتح باب الحوار على أساس اتفاق 19 أبريل 2011 الذي يعتبر حدا أدنى متوافقا عليه.

عن المكتب الوطني
للجامعة الوطنية للتعليم
الكاتب العام الوطني:
عبد الرزاق الإدريسي